

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

MOHAMED BOUDIAF UNIVERSITY OF MSILA

FACULTY OF ECONOMIC, COMMERCIAL

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير



AND MANAGEMENT SCIENCES

DEPARTMENT OF ECONOMIC SCIENCE

قسم العلوم الاقتصادية

أثر أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

تقرير تربص مقدم ضمن المتطلبات لنيل شهادة الليسانس
في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد كمي -

تحت إشراف الأستاذة د :

بن يوسف نوة

من اعداد الطلبة :

جديلي طارق

بن شنيث عمر

السنة الجامعية 2022/2023

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال تعالى: وقل رب زدني علما

إهداء

الإهداء إلى من فضلهم على أنفسنا، ولمَ لا؛ فلقد ضحوا من أجلنا ولم يدخروا

جُهدًا في سبيل إسعادنا على الدَّوام أمهاتنا الحبيبات العزيزات.

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطرون على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

أصحاب الوجوه الطيبة، والأفعال الحسنة. فلم يخلوا علينا طيلة حياتنا أبائنا الأعمام.

إلى من هم سند لنا في الحياة إخوتنا، مصابيح دروبنا وفرجتنا في ضيقنا وفرحتنا

في الدنيا .

إلى أصدقائنا، وجميع من وقفوا بجوارنا وساعدونا بكل ما يملكون، وفي أصعدة

كثيرة نقدم لكم هذا البحث، و نتمنى أن يحوز على رضاكم.

كلمة شكر

تخوننا العبارات وتهرب عنا الكلمات في حق أستاذتنا و مشرفتنا الدكتورة بن يوسف نوة كي نوفيها حقها بالشكر منا ، فهي التي علمتنا و أزالنا عن طريقنا كل عائق بريح علمها الطيبة و جهودها المخلصة، و التي كانت لنا سندا كبيرا في إتمام هذه الرسالة المتواضعة مليون شكرا لك أستاذتنا.

كما تطير عصافير الشكر إلى كامل الأساتذة الذين علمونا ولو حرفا أخص بالذكر أساتذة الطور الجامعي والطايم الإداري لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأسأل الله عز وجل أن يطيل في عمرهم و يحفظهم و يجعلهم نبراسا مضيئا علينا بعلمهم في فضاء العلم والعلماء.

الصفحة	العنوان
A	البسمة
B	إهداء
C	كلمة شكر
D-E	فهرس المحتويات
أ - د	مقدمة عامة
01	الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري
01	المبحث الاول : أسعار الصرف
01	المطلب الاول : مفهوم سعر الصرف
02	المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف
05	المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف واهدافها
06	المطلب الرابع : النضريات المفسرة لأسعار الصرف
09	المبحث الثاني : التضخم
09	المطلب الاول : مفهوم التضخم
12	المطلب الثاني: أسباب التضخم
13	المطلب الثالث: آثار التضخم
14	المطلب الرابع : أنواع التضخم
16	المبحث الثالث : علاقة سعر الصرف بالتضخم
16	المطلب الاول : آليات انتقال سعر الصرف الى التضخم :
17	المطلب الثاني : مقارنة أداء سعر الصرف على مواجهة التضخم
19	المطلب الثالث : أثر سعر الصرف على التضخم:
20	الفصل الثاني : دراسة قياسية لآثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر
20	الفصل الثاني : دراسة قياسية لآثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر
20	المبحث الاول : التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات
20	المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات
20	المطلب الثاني : مصادر البيانات المستخدمة

22	المبحث الثاني : تحليل البيانات المستخدمة في دراسة الجزائر
22	المطلب الأول : تطورات معدلات التضخم TINF خلال (1990-2021)
24	المطلب الثاني : تطورات معدلات أسعار الصرف TC خلال (1990-2021)
25	المطلب الأول : تطورات معدلات التضخم CPI خلال (1990-2021)
26	المبحث الثالث : تشخيص أثر سعر الصرف على معدل التضخم بواسطة الاختبارات القياسية
30	خاتمة
32	قائمة المراجع

الخدمة

مقدمة عامة :

يعيش الاقتصاد العالمي انفتاحا اقتصاديا كبيرا، يعكسه التبادل التجاري المتزايد بشكل كبير ولافت بين الدول من حيث الاستيراد والتصدير. نتيجة لذلك ولتعدد العملات المتداولة، أصبح من الضروري على الدول إيجاد آلية واضحة لتقييم العملات المختلفة الخاصة بها تجاه العملات الأخرى، وهذا هو ما يعرف في علم الاقتصاد بسعر الصرف.

فأسعار الصرف لها مكانة مهمة جدا في اقتصاديات الدول إذ أنه من غيرت الممكن أن يعيش بلد من البلدان بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، و الذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو الطابع العالمي الذي تتسم به أسواق صرف العملات فهو يعد مؤشر هام ومتغير أساسي له أثر بليغ في رخاء البلدان ويعتبر أداة تربط بين الاقتصاد المحلي و باقي اقتصاديات العالم كما يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية.

هذا ما حمل أسعار الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، حيث لا يمكن لأي بلد أن يعيش منعزلاً عن تأثير التغيرات السريعة في سوق صرف العملات، وبالتالي نجد ان سعر الصرف يتميز بطابعه العالمي، حيث يعتبر مؤشراً هاماً ومنغيزاً أساسياً يؤثر بشكل كبير على رخاء البلدان ويعمل كرابط بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات العالمية، كما يلعب دوراً بارزاً في تحريك المؤشرات الاقتصادية.

حيث تتسبب الزيادات المتكررة والمستمرة في أسعار الصرف في تأثير سلبي على أرصدة ميزان المدفوعات للبلد. فتضعف هذه الزيادات القدرة التنافسية للصادرات وتزيد من تضخم أسعار الواردات، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر هذه الزيادات بشكل سلبي على معدلات الفائدة المحلية، مما يشجع على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. وهذا الوضع يؤدي بالضرورة إلى حدوث عجز في ميزان رأس المال، مما يتسبب في حدوث عجز كلي على مستوى ميزان المدفوعات. ونتيجة لذلك، يحدث تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، وتنخفض مستويات الاستثمار، وترتفع معدلات التضخم، وتقل نسبة الادخار. وكل هذه العوامل تتسبب في آثار سلبية على رصيد الميزانية العامة للدول.

وبالحديث عن ظاهرة التضخم التي تفرق الدول وتنعكس سلبا على الحياة العامة للأفراد فإن تعقيداته تزداد بمجرد بدايته بسبب طبيعته الديناميكية، حيث ينشأ نتيجة لأسباب محددة ثم تتراكم آثاره مع مرور الوقت. وتعود أسباب ظهور التضخم إلى تفاعل عدة عوامل نقدية وهيكلية، وكما ذكرنا سابقاً، فإن أحد أهم هذه العوامل هو سعر صرف العملة. فالسعر الذي يحول فيه العملة يعتبر عاملاً حساساً للغاية تجاه المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، خاصة في ظل تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتوسع حجم المعاملات المالية والتجارية بين الدول. لذلك، يحظى سعر الصرف بدور هام في الدراسات الاقتصادية، إذ يُعتبر أداة رئيسية تؤثر بشكل مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

على اثر ما سبق نحاول توجيه دراستنا من خلال تسليط الضوء على آثار أسعار الصرف على التضخم و إسقاط هذا البحث على حالة الجزائر واختيارها كعينة، لنخرج ونخلص برؤية حول مدى تأثير هذه الظواهر

في دورة الاقتصاد الجزائري ، ومستعرضين بذلك لمجموعة الحلول والاستراتيجيات لمجابهة هذه الآثار .

الإشكالية :

كيف تؤثر أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر ؟ وما مدى هذا التأثير ؟
ولفهم هته الإشكالية ينبغي طرح أسئلة فرعية للإحاطة بجوانب هذه الظواهر كالتالي

الأسئلة الفرعية :

1- ما هي أهم المفاهيم الخاصة بسعر الصرف ؟

2- ماهي أهم المفاهيم الخاصة بالتضخم ؟

3- ما هي طبيعة العلاقة بين مؤشر سعر الصرف وضاهرة التضخم ؟

4- ما هو واقع سعر الصرف والتضخم في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة : تؤثر أسعار الصرف على معدلات التضخم فتزيد منها مما يؤثر على أداء الاقتصاد

الوطني .

الفرضيات الجزئية :

الفرضية 1 : سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملات الأجنبية

الفرضية 2 : التضخم احد أهم المعوقات الاقتصادية المؤشرة على تباطؤ النمو الاقتصادي .

الفرضية 3 : العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف والتضخم .

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب شخصية : الرغبة في الإحاطة بتقلبات أسعار الصرف و تأثيرها على التضخم ، وكذلك طبيعة

التخصص الكمي لعب دورا في التوجيه نحو الموضوع .

أسباب موضوعية : حيث أن الجزائر تعاني بقوة من آثار التضخم خاصة مع سنة 2022 وغلاء الأسعار

المستشري في أغلب السلع ، كما يلاحظ سقوط سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية خاصة الدولار و

الأورو ، وكذلك كون سعر الصرف احد أهم المتغيرات التي تؤثر على مستوى الأسعار وأداء النشاط

الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثيرات سعر الصرف في ظاهرة التضخم ، انطلاقا من أن سعر الصرف

أحد المتغير الاقتصادية المتدخلة و المحددة لمعدلات التضخم على غرار باقي المتغيرات النقدية والمالية ،

وكذلك تقدير هذا التأثير تقديرا كميا في العينة محل الدراسة أي الجزائر .

أهمية الدراسة :

إن أهمية الدراسة تتوضح من خلال الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف كونه يؤثر على المتغيرات

الاقتصادية الكلية وعلى الأسعار المحلية وعلى معظم المؤشرات الاقتصادية بارتباطه بموازن المدفوعات والتجارة ، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاديات الوطنية وباقي الاقتصاديات الخارجية، كما تظهر أهمية الدراسة في تحديد العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، وما يتخلل ذلك من أنظمة وسياسات سعر الصرف وتطورها في اقتصاد الجزائر.

المناهج المستعملة :

المنهج الوصفي التحليلي: تمثل استعمال هذا المنهج في البحث من خلال توصيف سرد الإطارات المفاهيمية لسعر الصرف والتضخم ، كما تم الاعتماد على التحليل في طبيعة العلاقة بين المتغيرين من محل البحث.

□ المنهج القياسي: تم الاعتماد عليه بغرض توضيح تأثيرات أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر عينة الدراسة وقد تم استخدام نموذج المربعات الصغرى بواسطة البرنامج الإحصائي (Eviews 09) لملائمته لموضوع البحث لاحتوائه على متغيرين تابع ممتثل في التضخم بينما المتغير المستقل يتمثل في سعر الصرف تشمل الفترة 1990-2021 .

مصادر وأدوات جمع البيانات:

لقد استفدنا في بحثنا من المصادر التالية :

- المسح المكتبي من خلال الكتب، الرسائل، الأطروحات، التقارير الورقية والالكترونية

المتوفرة باللغة العربية ؛ المتعلقة بموضوع الدراسة

-المسح الرقمي بالنسبة للإحصائيات والبيانات ، من خلال بيانات البنك الدولي والديوان الوطني

للإحصاء

صعوبات الدراسة :

واجهتنا العديد من التحديات في تنفيذ خطتنا، وخصوصًا في الجانب التطبيقي، حيث كانت المصاعب

تتجلى في:

- وجود تضارب واختلاف في الإحصائيات بين مختلف الهيئات، وهذا يستدعي منا وقتًا لمراجعة

وتدقيق هذه البيانات.

-سبب تشعب وتعقيد الموضوع، يصبح من الصعب علينا فهم كافة جوانب التضخم. فهناك العديد من المتغيرات

التي تؤثر على التضخم وتختلف من دولة إلى أخرى. فسعر الصرف ليس المتغير الوحيد الذي يحدد مستوى

التضخم، بل هناك العديد من المتغيرات الأخرى التي يمكن قياسها وأخرى لا يمكن قياسها. وتزداد تعقيدات

الأمر في ظل وجود ظروف وأزمات اقتصادية

النتائج المرجوة من الدراسة و استخدماتها :

قمنا بهذه الدراسة من أجل تقييم الأثر الفعلي لأسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر ، ومدى

جودة العلاقة بينهم .

المبحث الأول : أسعار الصرف

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

لإحاطة الدقيقة بمفهوم سعر الصرف يجب أن نفكك هذا المصطلح إلى مفرداته والإسهاب بشرح كل منها لاكتمال معنى المصطلح ككل .

أولا مفهوم الصرف : يعرف الصرف على أنه مبادلة عملة دولة مقابل عملة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات كما يعتبر عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويوجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف (1) .

ثانيا مفهوم السعر :

السعر أو الثمن هو قيمة أي منتج أو خدمة معبر عنها بشكل نقدي ، في حين ان التسعير هو تحديد سعر بيع المنتج .

ثالثا : التعاريف الاصطلاحية لسعر الصرف

لمصطلح أسعار الصرف تعاريف عديدة بالإمكان ذكر البعض منها كما يلي

- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف (2).
- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات (3) .
- كما يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وح -دات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي (4) .

(1) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 95 .

(2) الطاهر لطرش ، نفس المرجع ، ص 96 .

(3) محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1966 ، ص 105.

(4) شمعون شمعون ، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994 ، ص 139.

- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات (1) .

على ضوء هذا يمكن تعريف أسعار الصرف على أنها عدد الوحدات من عملة ما الواجب دفعها مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى، وتوجد هناك طريقتان لتسعير العملات وهما

التسعير المباشر : أي عدد الوحدات من العملات الاجنبية الواجب دفعها للحصول على عملة واحدة محلية وكمثال على ذلك 01 جنيه استرليني = 1.25 دولار امريكي .

التسعير غير المباشر : أي عدد الوحدات من العملة المحلية او الوطنية الواجب دفعها في مقابل

الحصول على وحدة واحدة من عملة اجنبية 136.36 دينار جزائري = 01 دولار امريكي .

و تكمن أهمية الصرف في كونه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك

من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي أي الربط بين اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها (2) .

كما أن لسعر الصرف تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في

الاقتصاد الوطني وعلى حجم التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) وكذلك على موقف ميزان المدفوعات (3) .

المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف

- **سعر الصرف الاسمي :**

يمكن القول أن سعر الصرف الاسمي هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد

آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد

سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن

لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة

ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

كما انه ينقسم إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف

الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في

نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (4) .

(1) محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966 ، ص 105 .

(2) سمير فخري نعيمة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات،، دار اليازوري العلمية للنشر

والتوزيع، عمان، 2011 ، ص 16 .

(3) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجد داوي للنش،، عمان، 1999 ، ص 147 .

(4) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003، ص103،

سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات م أ يكون سعر الصرف كالاتي:

$$TCR = \frac{TCN / Pd_z}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN.P_{us}}{Pd_z}$$

حيث: TCR : سعر لـ صرف ال حقيقي

TCN: سعر الصرف الإسمي

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر

تعتبنا $1\$/P_{us}$ القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/P_{dz} فتعتبنا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر (1).

سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100 \quad \overline{TCNE} = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

حيث: $(e^{er})_0 (e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد ؛ بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_0^p و e_t^p سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_0^r و e_t^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P

في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم إختيار سنة يكون فيها إقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن (1) .

سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_t / X_0^P (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100 = \sum_P Z_p \left\{ \times 1 \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p \text{ IRER}_{pr} \times 100$$

حيث: $(e^{er})_0 (e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد ؛ بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

INER_{pr} مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_0^p و e_t^p سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0 .

e_0^r و e_t^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان

(1) عبد المجيد قدي، نفس المرجع ، -106105.

المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم إختيار سنة يكون فيها إقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن (1).

المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف واهدافها

سياسة سعر الصرف هي مجموعة الاجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق الاهداف المنشودة كما أنها تُعدّ إحدى السياسات الاقتصادية، حيث تتجلى استقلاليتها عن السياسة النقدية يوماً بعد يوم، ويتجلى ذلك من خلال الأهداف التي تتمتع بها وهي الكآتي (2) :

أ - مقاومة التضخم:

ينتج عن تحسن سعر الصرف تأثيرات إيجابية، مثل انخفاض التضخم المستورد وتعزيز تنافسية المؤسسات. في الفترة القصيرة، يؤدي انخفاض تكاليف الاستيراد إلى انخفاض التضخم المستورد وتحسن قدرة المؤسسات على المنافسة. يتضاعف أرباح المؤسسات، مما يمكّنها من تحسين أدوات الإنتاج في المدى المتوسط. ونتيجة لذلك، تتحسن عوائد الإنتاج وتستطيع المؤسسات تصنيع سلع عالية الجودة، مما يعزز تنافسيّتها.

ب - تخصيص الموارد:

يتسبب سعر الصرف الحقيقي -الذي يعزز التنافسية- في تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير. يتم توسيع قاعدة السلع الدولية، حيث يصبح عدد كبير من السلع قادرة على التصدير، ونتيجة لذلك يقل عدد السلع التي يتم استيرادها .

ج - توزيع الدخل:

يلعب سعر الصرف دوراً حاسماً في توزيع الدخل بين الفئات والقطاعات المحلية، فعندما يزيد تنافس قطاع التصدير التقليدي، مثل المواد الأولية والمنتجات الزراعية، نتيجة لانخفاض سعر الصرف الحقيقي، يستفيد أصحاب رؤوس الأموال بزيادة الأرباح، بينما يتراجع القدرة الشرائية للعمال وعندما ينخفض التنافس بسبب انخفاض سعر الصرف الاسمي، يرتفع القدرة الشرائية للأجور.

د - تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي اتخاذ سياسة لتخفيض أسعار الصرف بهدف تعزيز الصناعة الوطنية. على سبيل المثال، في عام 1948، قام البنك الفيدرالي الألماني بتخفيض كبير في قيمة العملة، مما ساهم في تعزيز الصادرات. في مرحلة لاحقة، قد اتبع البنك الفيدرالي سياسة عملة قوية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعتمد السلطات النقدية سياسة تخفيض قيمة العملة لحماية السوق المحلية من المنافسة الخارجية وتعزيز الصادرات.

المطلب الرابع : النظريات المفسرة لأسعار الصرف

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106-107.

(2) عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 136-137.

حاول المفكرون والاقتصاديون اعطاء عدة تفسيرات لكيفية تحديد سعر الصرف بين الدول عبر طرح

نظريات اقتصادية بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية، يمكن ذكر أهمها في ما يلي :

نظرية تعادل القوة الشرائية :

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على

أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج، و ترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة ويعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وان كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فان صياغة هذه النظرية بصورتها (المطلقة - النسبية) يرجع إلى الاقتصادي السويدي (غوستاف كاسيل, Gustav Cassel) في بداية العشرينيات من القرن العشرين (1) .

نظرية تعادل أسعار الفائدة :

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر

الصرف، إذ أنه لن يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية ، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآتي و سعر الصرف الآجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة، فهذه الطريقة تعتبر مهمة تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة (2) .

نظرية الأرصدة :

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة، تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة الحساب

الجاري لميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق الميزان التجاري لدولة ما فائضا فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود الى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في الميزان التجاري، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود الى انخفاض قيمتها الخارجية ، على غرار العلاقة الخاصة بتكافؤ معدلات الفائدة والعلاقة الخاصة بتكافؤ القدرات الشرائية، فان الصلة بين سعر الصرف والرصيد الجاري تبدو أيضا عديمة الاستقرار، ولتوضيح هذا الاستنتاج تكفي الإشارة الى عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة الامريكية، الذي وعلى الرغم من اتساعه في عقد التسعينات وحتى يومنا هذا لم يؤثر مطلقا على الدولار، اذ يبدو جليا في هذه الحالة إن تحركات رؤوس الأموال لعبت دورا هاما في التخفيف من تأثير العجز في الميزان الجاري على قيمة العملة (3) .

النظرية الكمية :

(1) هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/2012، ص 52 .

(2) محمد أمين بربري "سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزن المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، ماجستير، جامعة شلف، 2004-2005، ص 29 .

(3) أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزن المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013، ص 47 .

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الإستيراد و تخفيض الصادرات و هذا ما يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، و إنخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع⁽¹⁾ .

نظرية ماندل و فلمنغ في تحديد أسعار الصرف :

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنغ 1962 و روبرت ماندل 1963 ، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسيات الاستق رار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح ، و يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن مي زان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم. ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا .

كما يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا و ظاهريا، و حتى يتحقق التوازن لابد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، و توازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

مما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين مي زان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين مي زان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية، تؤدي الزيادة في النشاط المحلي و أسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي و انخفاض قيمة العملة المحلية⁽²⁾ .
نظرية كفاءة السوق :

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض مي زان المدفوعات، معدل تضخم وغيرها من المؤشرات ، وفي السوق الكفاء نجد :

_ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآتية و الآجلة.

_ تكاليف المعاملات ضعيفة.

_ تغيرات أسعار الصرف عشوائية .

(1) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009 ، ص 228.

(2) حورية مغربي ، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة، ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص14.

وهذا بدوره يؤدي إلى إن التسـ عيرة الأجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآتي (نقد) كما أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار المكاسب (1).

(1) عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 122 .

المبحث الثاني : التضخم

المطلب الاول : مفهوم التضخم

إن التضخم احد أهم المعوقات الاقتصادية التي تسعى جميع السياسات الاقتصادية العالمية إلى الحد من آثارها المباشرة على كل من مؤشرات الاقتصاد الكلي والقضاء عليها وذلك بالسيطرة على مظاهرها في الحياة العامة للمواطن حيث نجد أن الحكومات تسعى للحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد من خلال الحفاظ على المستوى العام لأسعار السلع , هنا تكمن أهمية التضخم كأحد المؤشرات الاقتصادية التي —عكس قوة أداء الاقتصاد لهذا البلد انطلاقاً من هذا تضاربت معظم النظريات المفسرة والمدارس الاقتصادية والنظم في تصوراتها حول هذه الظاهرة وكذلك حول إعطاء تفسيرات لها وحول فهم الآليات والميكانيزمات التي تسببها وأهم العوامل المؤثرة فيها والعوامل التي يمكن أن تحد أو تعزز نموها، وعلى هذا سنحاول أن نلقي الضوء ونطرح أهم التصورات حول التضخم من خلال إلقاء الضوء على مفهومه، أسبابه، نتائجه ومظاهره وذكر أهم أنواعه حسب تقسيماته المختلفة وكذا طرق قياسه .

كما أسلف سابقاً فإن مفهوم التضخم عند علماء المالية والاقتصادية مختلف فيه حسب زوايا ومنطلقات هؤلاء المفكرين والقصد منه ومكان الدراسة وزمانها .

إن الغموض والتناقض وتعدد الاتجاهات والجوانب لظاهرة التضخم جعل من مهمة تعريفها شبه مستحيلة حيث تطرقت له كثير من المدارس ⁽¹⁾ ، و المتفق عليه ان التضخم هو الارتفاع الغير طبيعي للأسعار لذا عندما يستعمل المصطلح دون ذكر ظاهرة أو تعيين حالة محددة فإنه يقصد به ارتفاع الأسعار على المستوى النظري.

أعطى المفكر (جونسون) مفهوم الارتفاع المؤكد للأسعار إلا انه اعتبره مفهوماً بسيطاً نظراً لعجزه على المستوى التطبيقي وكذا عدم حتمية أن يكون أي ارتفاع تضخماً ، فقد يكون الارتفاع ناتج عن التنافس الاقتصادي ، وأعطى على ذلك مثالا عن عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة ذلك لتزايد الطلب على السلع وعدم توفرها و بهذا لا يعتبر تضخماً .

أما المفكر (بال) يرجح تعقيد المصطلح لعدم وضوح جوهره وتحديد الوضوح الاقتصادي السائد الذي يحدد الدخل النقدي وأعطى مثالا على ذلك في انخفاض الدخل النقدي وارتفاع البطالة في الوضع الانكماشى مع ثبوت الأسعار وهذه الحالة ليست عكسية للتضخم لأن الحالة التضخمية هي التي يرتفع فيها الدخل النقدي. ⁽²⁾

(1) السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الاعمال ، التحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، 2000 ، ص 357 .

(2) سعيد سامي الحلاق ، النقود والبنوك والمصاريف المركزية ، عمان ، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 182 .

المفكر (بيغو) يقول أن التضخم يوجد فقط عندما يكون تزايد الدخل النقدي يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الاقتصادي أي انه الجزء المتزايد في الأسعار المترتب عن تدخل الحكومة في النقود ، أما (فلمنغ) فيتفق مع غيره بأن تعريف التضخم هو المعدل المتغير للأسعار في اقتصاد ما؛ أي هو التغير المناسب في المستوى العام للأسعار، أما (غروثر) فقط ربط التزايد لأسعار بوقت معين و (فريدمان) ربطه لاستمرارية في الارتفاع ويؤكدان أنه ظاهرة نقدية إلا أن التعاريف المعاصرة ترى نه ظاهرة نقدية وحدوثه نتيجة حدوث توسع في عرض النقد بما يزيد عن الاحتياجات العادية فنجد أن (هاوتري) يعرف التضخم نه إصدار كمية كبيرة من العملة تزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات. (1)

فيما كان سابقا ما بين الحربين العالميتين مفهوم التضخم أكثر وضوحا حيث انه لدى معظم الدول هو إصدار النقود بصفة مطلقة بغض النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة أما في ما بعد فتغير المفهوم حيث أصبح المقصود به هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات وهذا راجع أن الواضعين لهذا المعنى قد تأثروا بالمفاهيم والنظريات التي كانت آنذاك . (2)

إذا أردنا الإلمام بتعاريف مجددة للتضخم ومن اجل الإحاطة بمفهومه يمكن اعتماد معيارين في ذلك :

أولا : حسب معيار سبب النشأة .

ثانيا : حسب آثار وخصائص التضخم .

أولا : حسب معيار سبب النشأة :

عند محاولة تعريف التضخم انطلاقا من سبب نشأته نخرج على أهم ثلاث نظريات تفسر أسبا ب هته الضاهرة :

أ - حسب نظرية الدخل والانفاق :

هو الزيادة في معدل الإنفاق ككل و الإنفاق الناتج عن زيادة معدل الدخل مما يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها مع فرض بقاء كمية السلع المتواجدة في حالة ثبات وقد تبنى (فيزر) هذه النظرية لكن تم الاعتراض على هذا المفهوم حيث انه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالة تضخمية .

ب - حسب النظرية الكمية النقدية :

إن المدرسة النقدية الكلاسيكية ترجع تفسير التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحتة . فهي تؤكد على حتمية زيادة المستوى العام للأسعار في حالة زيادة كمية النقد المتداول أي أن الزيادة ناتجة عن كمية النقد المتداولة وتعتبر سبب نشأة للتضخم (3) ، وكانت هذه النظرية أولى النظريات المفسرة للتضخم وتقلبات المستوى العام للأسعار ، إلى أن ظهرت لها صياغة واضحة الى ان ظهرت لها صياغة واضحة على يد كل من (بودان) و(كلينتون) و (هيوم) في القرن الثامن عشر ، أما في القرن العشرين كان (ايرفنج) حامل لواء شرف النظرية والدفاع عنها

(1) سعيد سامي الحلاق ، مرجع سابق ، ص 182 .

(2) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، الاسكندرية ، مؤسسة الشباب الجامعي ، 2000 ، ص 9 .

(3) غازي حسين عناية ، تمويل التنمية الاقتصادية التضخم المالي ، بيروت ، دار الجبل ، 1990 ، ص 24 .

ونشر كتاب بعنوان " القدرة الشرائية للعملة" ووضع معادلة المبادلة التي تضم مختلف العوامل التي تساهم في تحديد المستوى العام للأسعار . (1)

ج - حسب نظرية العرض والطلب :

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني ما بين العرض والطلب فعرف بأنه زيادة في الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويفترض أصحاب هذه النظرية بان هناك نوع إيجابي في حالة ما إذا كان ازدياد الطلب النقدي عن العرض والسلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل إلى الارتفاع أما إذا كان عكس ذلك يكون تضخما سلبيا وأهم المفكرين الذين تبنا هذه النظرية هم: (بيرو) الذي يعرفه بأنه ازدياد في للنقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات ، وكذلك (فيمن) الذي يرى بأنه ازدياد لوسائل الدفع المستعملة بصورة غير اعتيادية لنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة ، ويرى (كيتز) انه زيادة المقدره الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو الاستخدام الكامل . (2)

ثانيا : حسب آثار وخصائص التضخم .

يضع أصحاب هذا المعيار تعريف التضخم على أساس خصائصه والآثار الناتجة عنه وأهمها الارتفاع في الأسعار ومن أهم الاقتصاديين المتبنين لهذه التعاريف:

- (مارشال) يرى ارتفاع الأسعار.
- (روبسن) يعرفه الارتفاع الغير منظم للأسعار .
- (فلامان) يرى حركة الارتفاع العام للأسعار.
- (كلوز) يقول بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك.
- (كارندير) يعرف التضخم بالارتفاع العام للأسعار ولكن بشرط الاستمرارية وان يكون محسوس .
- (أوليف) يشترط أن يكون الارتفاع عام لكل الأسعار وليس محصور لسلع معينة أي (ارتفاع يولد ارتفاع).

وهناك من يعتبر التضخم هو التزايد في الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل الموجة للإنفاق والسبب في ذلك يمكن في أن يكون عاملا نقديا وقد تكون الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود وسرعة التداول أن تنتج زيادة في الاسعار اما بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة يقصد به الارتفاع في مستوى في الأسعار بشرط الديمومة والنهائية والاستمرارية . (3)

من خلال ما سبق من التعريفات يمكن الخروج بتعريف إجرائي لظاهرة التضخم من خلال أسبابها كظاهرة نقدية أي إصدار نقدي والارتفاع في النفقات كما يمكننا تعريفها كظاهرة سعرية من خلال نتائجها أي

(1) غازي حسين عناية ، مرجع سابق، ص 16 .

(2) غازي حسين عناية ، مرجع سابق، ص 17 .

(3) ضياء مجيد الموسوي ،أسس علم الاقتصاد ، الجزء الاول ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ص 214 .

ارتفاع الأسعار، أي ان زيادة التداول النقدي يترتب عليه زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار .

المطلب الثاني: أسباب التضخم

مع بداية القرن العشرين ساهم الاقتصادي (مارشال) في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب وأوضح أهمية الزمن لتوازن الأسعار كما حولت الدراسات الأخرى في البحث عن اسباب التضخم لمعالجتها ، ويمكن تحديدها في :

أ - التضخم الناشئ عن زيادة الطلب :

إذا تساوى العرض والطلب لنفس سلع فان السعر يتحدد قيمته أما إذا زاد عدد الطلب مع ثبوت العرض ينتج ارتفاع في الأسعار وهذا في المفهوم البسيط أما في الاق -تصاد الكلي يتجلى هذا السبب في العناصر التالية (1) :

- زيادة الانفاق الاستهلاكي ؛

- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك؛

- العجز في الميزانية ؛

- تمويل العمليات الحربية؛

- الارتفاع في معدل الأجور ؛

ب - التضخم الناشئ عن انخفاض العرض الكلي :

إن عامل انخفاض العرض الكلي لا يكون بالضرورة ناتج عن فائض في الطلب بل هناك عدة عوامل تؤدي إلى هذا الاختلال هي (2):

- النقص في رأس المال العيني ؛

- عدم مرونة القطاع الإنتاجي ؛

- الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل ؛

ج- التوقعات والعوامل النفسية :

إن الوضع النفسي من أهم مسببات التضخم حيث يؤثر بشكل أكبر من العوامل الاقتصادية في بعض الحالات خاصة في فترات عدم الاستقرار والأمان كالحروب والأزمات وخير مثال على ذلك أزمة كورونا ، ففي هذه الحالات الأخيرة ينتشر الخوف من عدم توفر السلع أو التنبؤ بارتفاع الأسعار مما يولد حركة النشاط الاقتصادي ولا ننسى أيضا استغلال المنتجين للظرف للحصول على نسبة أرباح أكبر و العكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار (3) .

(1) شهاب مجدي محمود، اقتصادايت النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2002، ص 88 .

(2) شهاب مجدي محمود، نفس المرجع، ص 89 .

(3) شهاب مجدي محمود، نفس المرجع، ص 93 .

المطلب الثالث: آثار التضخم

رغم أن التضخم يُعتبر ظاهرة اقتصادية، إلا أن تأثيراته تتجاوز النطاق الاقتصادي وتشمل عدة جوانب مختلفة .

أولاً : الآثار الاقتصادية

أ- على الإنتاج :

قد يكون للتضخم أثر ايجابي ، فالارتفاع النسبي للأرباح يمكن أن يؤدي إلى تحفيز المنتجين وتشجيعهم على زيادة الإنتاج والاستفادة من الموارد غير المستغلة في الاقتصاد ،ومع ذلك عندما يصل التضخم إلى مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد تظهر تأثيراته السلبية :

- الاحتكار والاحتناز مما يؤدي لظهور سوق سوداء ؛
- المضاربات والعمل لتحقيق الأرباح السريعة والابتعاد عن العمل والإنتاجية ؛
- تدهور قيمة العملة في حالة التضخم الشديد حيث يلجأ الأفراد للتخلص منها ؛
- ضعف التكوين الرأس المالي لعدم الإقدام على الادخار وتدهور القيمة الشرائية ؛
- تهاوة نمط الإنتاج والابتعاد عن الضروريات والاتجاه نحو الكماليات التي تكثر فيها الطلب ؛
- عدم مراقبة سير التضخم يؤدي إلى تحطم الموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها للخارج.

ب- على الدخل :

للتضخم آثار ايجابية و سلبية على الدخل فهو يتسبب عادة بتوزيعه على مختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال :

- الأثر على أصحاب المرتبات حيث يتعرض الموظفون في معظم الأحيان إلى انقطاع مداخيلهم نتيجة تسريحهم من عملهم ؛
- الأثر على أصحاب المشاريع حيث غالباً ما يحققون ربح في ظروف التضخمية لان مداخيلهم تتزايد بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الاسعار ؛
- الآثار على أصحاب المداخل الثابتة حيث إن ثبات الدخل مع ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص المداخل الحقيقية لهذه الفئة.

ثانياً : الآثار الاجتماعية .

تزداد الفجوة بين أفراد المجتمع في ظل انعكاس ظاهرة التضخم على المستوى الاجتماعي فيزداد الغنى غنا ويزداد الفقير فقراً ، مما يولد فوارق اجتماعية تؤدي إلى ظهور أمراض اجتماعية خطيرة ، كما ينتج عن التضخم تشجيعاً للرداءة في مجال الإنتاج من طرف البائعين ؛ حيث تتوفر لهم أسواق العرض دون اهتمام بالسرلح أو جودتها أو برغبة المواطن مما يؤدي إلى انزعاج المواطنين ، كما أن التضخم يؤدي إلى ظهور السوق السوداء وفقدان الثقة من طرف المواطن في الدولة وفي حالة استمرار التضخمية يمكن للشعب أن يثور ويتمرد بسبب تردي الأوضاع (1).

(1) بلعزوز علي ، محاضرات في النظريات والسياسات المالية والنقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 122 .

المطلب الرابع : أنواع التضخم

ثمة عدة أنواع من التضخم على حسب عدة معايير وذلك على النحو التالي (1) :

أولا معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما

التضخم الظاهر:

ويسمى أيضا بالتضخم المفتوح وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض

والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة

التضخم المكبوت:

هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقف الحد من للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع،

ومن ثم التحكم في حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثاره غير المواتية.

ثانيا معيار حدة التضخم :

يمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي:

التضخم الجامح:

وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر

وسريع يصعب السيطرة عليه مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية

للعاملة.

التضخم غير الجامح :

ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات

النقدية ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي.

التضخم الزاحف:

ويسمى أيضا التضخم المعتدل ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل

ضرا ، حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما اقتصاديا أحاديا، فعندما تزيد الأسعار

بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في

المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي لهذا السبب يحدد مجلس الاحتياطي لفيدرالي الأمريكي

(1) رانيا الشيخ طه ، التضخم اسبابه وآثاره سبل معالجته ، صندوق النقد العربي، 2021، ص 10 .

معدل التضخم المستهدف عند نسبة 2 في المائة، وهذا المعدل يختلف من دولة لأخرى ويختلف أيضا ما بين الدول النامية والمتقدمة⁽¹⁾.

(1) رانيا الشيخ طه ، مرجع سابق، ص 11 .

المبحث الثالث : علاقة سعر الصرف بالتضخم

في هذا المبحث، سنسلط الضوء على الارتباط بين سعر الصرف وظاهرة التضخم، فهو ظاهرة اقتصادية معقدة تتميز بطبيعتها الديناميكية، حيث يحدث ويتغير نتيجة تفاعل عوامل مختلفة، تتضمن هذه العوامل النقدية والحقيقية والهيكلية، ويعتبر سعر صرف العملة أحد أهم تلك العوامل.

المطلب الاول : أليات انتقال سعر الصرف الى التضخم :

تلعب قنوات سعر الصرف دوراً هاماً كأداة في سياسات النقد، بالإضافة إلى أنها محور اهتمام في دراسة الاقتصاديات المختلفة. تؤثر تلك القنوات في استقرار سعر الصرف ومكافحة التضخم، وترتبط وثيقاً بدور سياسات سعر الصرف كأداة في إطار السياسة النقدية. ويحظى استقرار مستويات الأسعار ومكافحة التضخم بأهمية قصوى في الدول المتقدمة، مما يجعل دور سعر الصرف أداة رئيسية بدلاً من أدوات أخرى مثل سياسات السيولة. بالمقابل، تعتمد الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية على استخدام سعر الصرف كأداة رئيسية للتصدي لتلك الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويمكن التمييز بشكل أكثر تفصيلاً لهذه القنوات كما يلي :

- القناة الاولى : التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القدرة الشرائية لجوستاف كاسل، ووفق لآرائه

فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله⁽¹⁾.

- القناة الثانية : تعد قناة تخفيض قيمة العملة، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، من العوامل التي

تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة أسعار الواردات بالعملة المحلية. ومع ذلك، لا يزال هناك خلاف حول قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق هذا التأثير. ففوة وسرعة التأثير تعتمد على عوامل متنوعة، بما في ذلك نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر. من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.

-القناة الثالثة : تتمثل هذه القناة في تأثير تغير سعر الصرف على تغير الأجور النقدية، والتي تؤثر

بدورها على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال تحديد مدى تكيفها واستجابتها، إن آثار تخفيض قيمة العملة "ارتفاع سعر الصرف الأجنبي" على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض ، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما

(1) زاهر عبد الحليم خيضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994 2010 ، ماجستير ، جامعة الأزهر ، 2012 ، ص 47 .

قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلاً، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف، وخالصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلاً من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلباته (1).

المطلب الثاني : مقارنة أداء سعر الصرف على مواجهة التضخم

لقد شغلت مشكلة التضخم جدلاً واسعاً حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يؤثر على معدلات التضخم المنخفضة. حيث أكدت معظم الأبحاث النظرية على أن أنظمة سعر الصرف الثابتة أفضل من جانب قدراتها على تخفيض معدلات التضخم مقارنة بالأنظمة المرنة، ويمكن التمييز بين هاذين النظامين كما يلي :

أ - نظام اسعار الصرف الثابتة :

أكد مؤيدو أنظمة أسعار الصرف الثابتة بأن تبني هذا النظام يساهم في التخلص وبشكل نهائي من مشكلة التضخم عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة، حيث يحتم السيطرة النقدية وهذا يجبر واضعي السياسة النقدية على الإيفاء بوعودهم من خلال تقديم معدل تضخم منخفض 2، في هذا الصدد بين إدوارد ميندوزا سنة 1993 أن ثبات سعر الصرف يسمح بتحسين الأداء التضخمي من خلال دراسة عينة مكونة من 52 دولة ناشئة للفترة 1980 - 1989، حيث بدا أن التضخم ضعيف جداً في الدول التي تتبنى أنظمة الصرف الثابتة و وجود علاقة سببية عكسية، كما أشار إلى أن التثبيت هو أكثر فعالية في تحسين مصداقية السلطات النقدية، وتحقيق معدلات تضخم مقبولة (2)

ب - المرودية التضخمية لمجلس العملة والدولة :

الانتقال إلى أسعار الصرف الثابتة المحكمة لمقاومة التضخم بشكل سريع بعد التعرض لمستويات تضخمية عالية هي سياسة مستخدمة بشكل متكرر لاسيما في الدول التي عرفت اضطرابات مالية ونقدية عميقة كالتالي (3):

1- المرودية التضخمية لمجلس العملة : تعد ترتيبات مجلس الإشراف على العملة أحد نظم الربط الجامدة، حيث ترتبط فعالية مجلس العملة بالتزام حكومات الدول بتك القواعد وعدم قدرتها على تغييرها، أي أن مصداقية هذا النظام ترتبط بالتزام الدولة بالاحتفاظ باحتياطي كافي من النقد الأجنبي لتغطية القاعدة النقدية، كما

(1) زاهر عبد الحليم خيضر، مرجع سابق، ص 48 .

(2) علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 45-46 .

(3) جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، مجلة أداء المؤسسات، جامعة ورقلة، 2014، ص 217.

لا يسمح في حالة تطبيق هذا النظام بزيادة القاعدة النقدية دون وجود غطاء من العملة الأجنبية، وهذا الانضباط هو الذي يفسر النجاح النسبي لمجلس الإشراف على العملة في الحفاظ على ثبات سعر الصرف، مما يؤدي إلى الحد من قدرة السلطات النقدية على التوسع في منح الائتمان للحكومة أو النظام المصرفي، ومن ثم يساهم في تأكيد التزام السياسة النقدية بتحقيق الاستقرار في الأسعار، كما يساهم في تحقيق الانضباط المالي من خلال الحد من تنقيد العجز المالي، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إتباع سياسات مالية وإدارة للدين العام تتسم بالكفاءة والمرونة وتحقيق المردودية الاقتصادية المنشودة.

2- نمو الكتلة النقدية يكون أقل في دول مجالس العملة منه في باقي الدول وهو ما يعرف بالأثر التنظيمي أو بأثر الانضباط، علاوة على ذلك، يوجد أيضاً أثر الثقة بالنسبة لنفس معدل نمو الكتلة النقدية، وتتمخض المردودية العالية لمجالس العملة في مكافحة التضخم عن أسعار الفائدة الحقيقية إلى الانخفاض في هذا النظام مقارنة بالأنظمة الأخرى، تبني مجالس العملة من شأنها أن تتبع في العموم بانخفاض واضح لأسعار الفائدة الاسمية في المدى القصير مقارنة بباقي الأنظمة

3- المردودية التضخمية للدولة: يرى مؤيدو اعتماد الدولة أن هذه الخطوة تمكن من القضاء على مخاطر تعرض العملة المحلية لأزمات بين وقت وآخر، وتحد من مضاعفات الأزمات المالية الدولية أو الإقليمية، كما تخفض التضخم ونسب الفائدة وتشجع الاستثمارات وتحفز اقتصاد الدول التي تعتمد عليها.

يتخذ قرار الدولة في كثير من الأحيان بسبب معاناة البلد من التضخم المالي و انخفاض قيمة العملة المحلية، اللذان يهددان الوضع الاقتصادي في البلد، فمدن المحتمل أن أكبر فوائد الدولة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يرافقها حيث تتم السيطرة فوراً على التضخم، ومن المعلوم أن الدولار الأمريكي هو أكثر عملة موثوق بها عالمياً، وفي هذا النظام تختفي علاوة المخاطر المرتبطة بخفض تخفيض العملة، فالتخلص من مخاطر تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى التقليل من نسب الفائدة المحلية، وأكثر من ذلك فإنها تجذب المستثمرين الأجانب الذين يدركون أن القيمة المالية لبضائعهم بأمان مما يؤدي إلى مزيد من النمو والاستثمار.

ج - أنظمة الصرف المرنة :

تعتبر الأنظمة المرنة من الناحية النظرية أكثر موضوعاً للتضخم (أكثر تضخمية) مقارنة بالأنظمة الثابتة كما هو متعارف عليه، بحيث تستطيع الدولة تحديد الهدف النهائي لسياستها النقدية واختيار الأدوات التي تحقق ذلك الهدف بما يخدم الاقتصاد المحلي وبمراعاة خصائص الاقتصاد وطبيعة المشكلات التي تواجهه دون التقيد بالمحافظة على سعر صرف ثابت، هذا ما يجعل الحكومات تتبنى سياسات تضخمية دون الخوف من انخفاض الاحتياطات لأن تخفيض العملة في النبل يرفع الأسعار الداخلية، في حين أن ارتفاع قيمة العملة نادراً ما يترجم بانخفاض الأسعار في حالة ارتفاع التعويم في سعر الصرف، وبالتالي يكدون التضخم أكتو احتمالاً وحدوثاً في الأنظمة العائمة مقارنة بالأنظمة الثابتة والوسيطه (1) .

(1) جيوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 219-220.

المطلب الثالث : أثر سعر الصرف على التضخم:

يمثل التغير في سعر الصرف أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير في معدل التضخم فالعديد من الدراسات التجريبية أكدت على وجود علاقة سببية توضح التأثير القوي للتغير في سعر الصرف على معدل التضخم، فانخفاض سعر الصرف يؤثر على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد من خلال تأثيره على كل من جانبي الطلب والعرض الكلي، فعلى مستوى الطلب الكلي من المتوقع أن ترتفع أسعار الدورات من السلع والخدمات الاستهلاكية بمجرد انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وهذا يقلل من الطلب الكلي بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية نتيجة ارتفاع الأسعار، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والمستوردة، وكذلك أسعار كافة مدخلات الإنتاج المحلي المستوردة، يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج، بما قد ينعكس في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، وبالتالي يؤثر مستوى العرض الكلي بما لذلك من انعكاسات أيضاً على المستوى العام للأسعار، ومن ثم فإن انتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها لسياسات تجعلها تتخبط لتوطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز⁽¹⁾ .

(1) ابراهيم محمد علي، التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة ، استكشاف العلاقة التوازنية طويلة الأجل في الاقتصاد المصري، المجلة الدولية للدراسات- الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أبريل 2018 ، ص 110 .

الفصل الثاني دراسة قياسية لأثر أسعار الصرف على معدلات التضخم

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر

المبحث الاول : التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات

يمكن في بداية دراستنا القياسية البدء بتعريف لمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات في دراسة حالة الجزائر للفترة من 1990/2021 .

المطلب الاول : التعريف بمتغيرات الدراسة :

في هذه الدراسة تم استعمال ثلاث متغيرات هي :

المتغيرات المستقلة :

سعر الصرف TC:

إن سعر الصرف الرسمي يعني سعر الصرف الذي تقوم السلطات الرسمية بتحديد قيمته ويمكن أن يكون السعر المتداول في السوق والمسموح به قانونا ، كما يمكن ان نعبر عليه بعدد الوحدات من العملة المحلية مقابل عملة واحدة من الدولار الأمريكي .

مؤشر أسعار الاستهلاك CPI :

مؤشر أسعار الاستهلاك هو مقياس يستخدم لقياس التغيرات في متوسط الأسعار لمجموعة من السلع والخدمات المستهلكة من قبل الأفراد في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. يتم استخدامه لتقدير معدل التضخم ولفهم التغيرات في تكاليف المعيشة وقوة الشراء للأفراد.

المتغير التابع :

معدل التضخم TINF : م عدل التضخم هو مقياس يُستخدم لقياس تغير مستوى الأسعار في الاقتصاد.

يُعبّر عنه عادةً بالنسبة المئوية ويُحسب بمقارنة مستوى الأسعار في فترة زمنية معينة بمستوى الأسعار في فترة زمنية سابقة. يُستخدم معدل التضخم لتقدير تكاليف الحياة وتأثير التضخم على الاقتصاد وقدرة العملة على الشراء ، كما انه يتأثر بمجموعة عوامل ومتغيرات عدة من بينها سعر الصرف و السياسات المالية والنقدية للدولة .

المطلب الثاني مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة :

تم في هذه الدراسة الاعتماد على البنك

الدولي ([http://data.worldbank.org/country/algeria\(20/12/2014\)](http://data.worldbank.org/country/algeria(20/12/2014)) - على أساس البيانات السنوية للفترة من سنة 1990 الى غاية سنة 2021 ، وذلك للحصول على معدلات التضخم السنوية وأسعار الصرف مقابل عملة الدولار الأمريكي ، وكذلك مؤشرات أسعار الاستهلاك الموجودة في الجدول التالي :

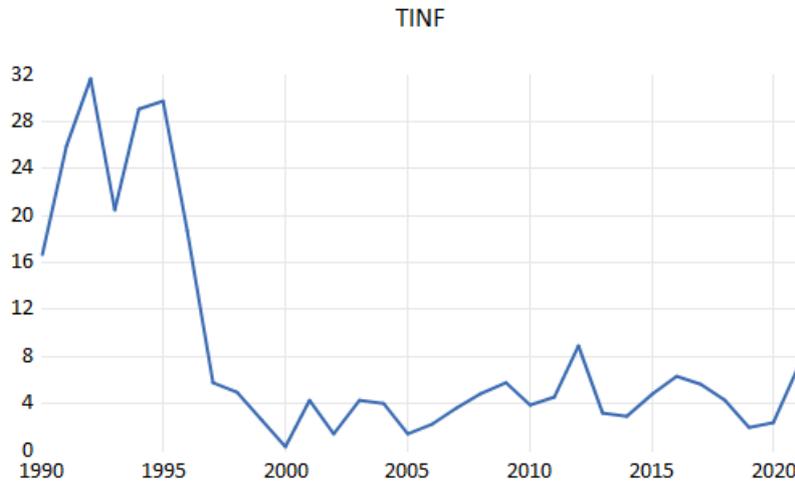
جدول بيانات متغيرات الدراسة

TINF	TC	CPI	السنوات
16,65253	8.957508	15.52	1990
25,88639	18.47287	19.53	1991
31,66966	21.83608	25.72	1992
20,5433	23.34541	31	1993
29,04766	35.0585	40.01	1994
29,77963	47.66273	51.93	1995
18,67908	54.74893	61.63	1996
5,733523	57.70735	65.16	1997
4,950162	58.73896	68.39	1998
2,645511	66.57388	70.12	1999
0,339163	75.25979	70.44	2000
4,225988	77.21502	73.41	2001
1,418302	79.6819	74.45	2002
4,268954	77.39498	77.63	2003
3,9618	72.06065	80.71	2004
1,382447	73.27631	81.82	2005
2,314524	72.64662	83.72	2006
3,673827	69.2924	86.8	2007
4,862991	64.5828	91.01	2008
5,734333	72.64742	96.23	2009
3,913043	74.38598	100	2010
4,521765	72.93788	104.52	2011
8,894585	3577.5	113.82	2012
3,254239	79.368	117.52	2013
2,916926	80.5790	120.95	2014
4,784447	100,69	126.73	2015
6,397694	109.44	134.84	2016
5,591115	110.97	142.38	2017
4,269990	116.59	148.46	2018
1,951768	119.35	151.36	2019
2,415130	126.77	155.01	2020
7,226063	135.064	166.21	2021

المبحث الثاني : تحليل البيانات المستخدمة في دراسة الجزائر

المطلب الأول : تطورات معدلات التضخم TINF خلال (1990-2021) :

يمكن اعتبار التضخم لمؤشر لمعرفة مستوى التغيرات العامة للأسعار، ويجدر الذكر ان أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن هنالك عدة أسباب هيكلية ومؤسسية كذلك ، حيث أنه مع إصدار قانون النقد والقروض 10 / 90 ودخوله حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1990 ، بدأ اعتبار الأسعار متغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك باتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت .



بعد دراسة حركة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 1996، لاحظنا أن معدلات التضخم سجلت قيمة قياسية. وتبين أن أعلى معدل للتضخم حدث في عام 1992 حيث وصل إلى ما يقارب 31,6 % ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال تلك الفترة ، بالإضافة إلى سياسة التحرير الاقتصادي الواسعة التي تم تنفيذها وتضمنت رفع الدعم الحكومي عن بعض المنتجات المحددة، وذلك في إطار استعدادات الإصلاح الاقتصادي الثالث التي بدأت في أبريل 1994 وعرفت سياسات اقتصادية عديدة منها التخلي على الشركات العمومية على سبيل المثال والاتجاه لخصخصتها كما أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي أُلقت بظلها على السياسة الاقتصادية .

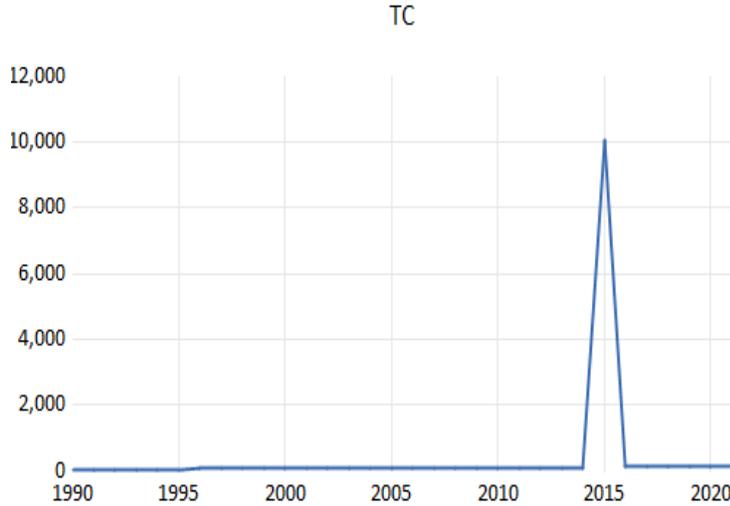
بعد فترة زمنية من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظاً في معدلات التضخم، بداية من 1995 ليصل لحدود 5.7% في عام 1997 قبل أن تنخفض إلى أقل من 5% في العام التالي. يعزى هذا التراجع إلى تبني سياسات مالية ونقدية مشددة بهدف تقليص الطلب على السلع والخدمات، إضافة إلى زيادة المداخل خاصة في مجال الأجور. كما ساعدت سياسة الدخول المشددة والسيطرة على التوسع النقدي على انخفاض معدلات التضخم. في عام 2000، سجلت الجزائر أدنى معدل تضخم بنسبة تقارب

0.3%، وهو المعدل الأدنى الذي لم تشهده الجزائر منذ استقلالها. يُشير هذا إلى أن العامل النقدي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الفجوات التضخمية في الجزائر

وفي سنة 2001، ارتفع معدل التضخم من جديد لهلامس 4.2%. ويعتبر هذا المعدل استثنائي في تطور معدل التضخم. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة نمو الكتلة النقدية بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناتجة عن صادرات البترول. ولكن بعد الاستقرار الإيجابي الذي شهده معدل التضخم خلال عامي 2003 و 2004، انخفض معدل التضخم إلى حدود 1.3% في عام 2005. ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، مثل تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة وتقليص الموازنة العامة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية وبحث أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الإصدار النقدي المفرط. إلا أنه في عام 2006، قفز إلى 2.31% ليصل الارتفاع في عامي 2007 و 2008 إلى 3.67% و 4.85% على التوالي، ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى التضخم المستورد المتصاعد بارتفاع التضخم على المستوى العالمي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص. وواصل معدل التضخم في الارتفاع ليصل إلى 5.73% في عام 2009، وهذا الارتفاع يمكن اعتباره مؤقتاً نتيجة تدخل الدولة فيما يصدر أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. كما استمر معدل التضخم في الاستقرار ليصل إلى 3.91% في عام 2010، وبالموازاة معه ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2011 عرفت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنتي 2017 و 2018، وفي نفس السياق، شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنتي 2011 و 2012، نتيجة لارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية. وتم تسجيل أعلى معدل لهذه الفترة عند 8.89%. ويرجع هذا الارتفاع إلى صدمة الطلب التي نشأت بسبب الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون زيادة مقابلة في الإنتاجية، إضافة إلى ضعف التنافسية في الأسواق والاحتكار. ومع ذلك، في الفترة 2013-2014، تراجعت معدلات التضخم تدريجياً إلى 2.9% في عام 2014، وذلك في موازاة تراجع معدل نمو الكتلة النقدية. ومع ذلك، لم يستمر هذا الانخفاض لفترة طويلة، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً في عام 2015، حيث وصلت إلى 4.8%. ويرجع هذا الارتفاع في الأساس إلى التضخم المستورد الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات وتدهور قيمة العملة الوطنية، وسجلت معدلات التضخم للسنتين 2017 و 2018 قيماً مرتفعة وصلت إلى 5.59% و 4.26% على التوالي. ثم ينخفض نسبياً في 2019 ويعاود الارتفاع على مشارف نهاية 2019 وصولاً إلى معدل مرتفع جداً خلال سنتي 2020 و 2021، ويرجع ذلك إلى جائحة كورونا التي نتج عنها انخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه الجزائر كمصدر رئيسي للعملة الصعبة والإيرادات الحكومية، كما أدى ضعف الإنتاج المحلي وانخفاض معدلات الانتاج والتكاليف المرتفعة له -خلال هذه الجائحة- إلى زيادة أسعار السلع والخدمات مما أسهم في ارتفاع معدل التضخم.

المطلب الثاني : تطور أسعار الصرف TC في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) :

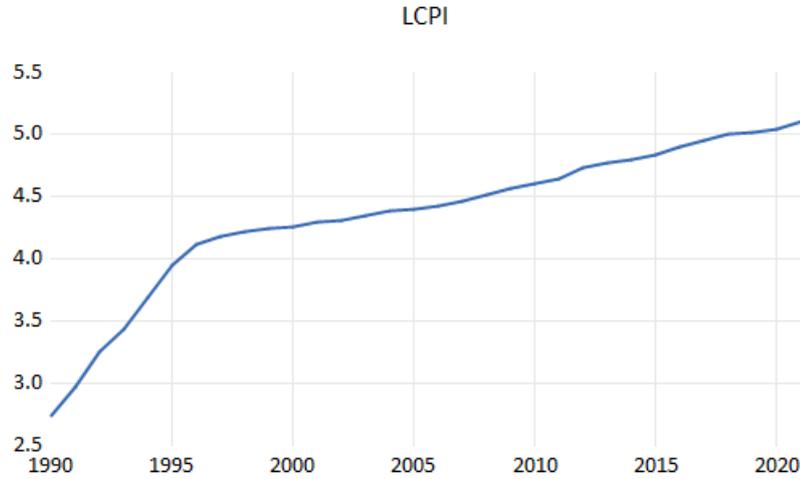
يعد سعر الصرف جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية، ومن خلال تأثيره المباشر وغير المباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، يهدف البحث إلى فهم تطور قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، وتم الاعتماد في الدراسة على السعر الرسمي للصرف، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :



يظهر الشكل أعلاه أن سعر صرف عرف ارتفاعا مفاجئا بحلول سنة 1991 من 8.18 د ج مقابل الدولار إلى 18.47 د ج مقابل الدولار أي بزيادة تقدر بـ 144% وهذا نظرا للأزمة التي عانتها الجزائر نهاية الثمانينات وتداعبتها على الاقتصاد الوطني وكذلك بدأ في بلورة وتطبيق بعض السياسات الاقتصادية التي تخص الشركات العمومية ، ليشهد سعر الصرف ارتفاعا طفيفا خلال الثلاث السنوات إلى غاية 1993 ليصل إلى 23.34 ، بعدها لوحظ ارتفاعات كبيرة نسبيا مقدر بـ 10 د ج تقريبا لكل عام وكانت انعكاسا للسياسات المنتهجة تحت شروط صندوق النقد الدولي وكذا انخفاض دخل الدولة من أسعار البترول وكان هذا إلى غاية 1998 أين شهد استقرارا ملحوظا خلال هذين العامين ، بعد ذلك عاود الارتفاع إلى غاية سنة 2002 أين وصل إلى تقريبا إلى 77.40 د ج وفي السنة الموالية 2003 عرف ولأول مرة هبوط حيث بلغ الدولار 72.06 د ج ليصل إلى غاية سنة 2011 صعودا وهبوطا حيث بلغ في هذه السنة 72.93 د ج ، بعدها بدأ الارتفاع المتوالي الذي وصل في سنة 2021 لـ 135.06 غير انه لوحظ الطفرة والقفزة في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ابتداء من سنة 2015 بأكثر من 20 د ج الذي يفرضه تهاوي أسعار النفط عالميا والقرار السياسي بخفض الإنفاق الحكومي أي تطبيق سياسة التقشف خاصة على المشاريع الكبرى وكذلك السياسة النقدية المنتهجة أدت إلى طبع النقود بدون تغطية من المعادن النفيسة أو ما يقابلها من احتياطات أجنبية أو مستويات الإنتاج .

المطلب الثالث : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

:1990)



المنحنى هذا يمثل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2021 ، ويمكن أن نلاحظ انه وابتداء من سنة 1990 الى غاية سنة 1997 عرف مؤشر أسعار الاستهلاك CPI صعودا عموديا حاد في قيمه وهذا راجع الى عدة عوامل أبرزها الطابع الليبرالي الذي انتهجته الدولة في دستورها 28 فيفري 1989 الذي انعكس على الحياة السياسية كما انعكس على الحياة الاقتصادية وتبين هذا بتحرير بعض السلع من دعم الدولة نظرا لتوجه الدولة في نظامها الاقتصادي الجديد السوق الحر بدلا من النظام الاشتراكي الذي يعرف بتدخل الدولة في الاقتصاد ككل ، كما أن انعكاس الظروف السياسية والأمنية كذلك كان سببا مباشرا لهذا الارتفاع ، وانقطاع المواد التموينية الواسعة الاستهلاك أي نقص العرض مقابل الطلب أدى إلى ارتفاع الأسعار لمعظم هذه السلع ، بعدها يمكن ملاحظة مرحلة أخرى طويلة نسبيا من سنة 1998 الى غاية سنة 2021 حيث مازل مؤشر CPI في ارتفاع نسبيا نستطيع القول انه اقرب إلى الطبيعي مقارنة بالفترة الاولى من 1990 الى 1997 ومقارنة بالمؤشرات العالمية حيث أن أسعار السلع في البورصات والسوق العالمي تشهد مثل هذه الإرتفاعات على الدوام .

المبحث الثالث : تشخيص أثر سعر الصرف على معدل التضخم بواسطة الاختبارات

القياسية

1 طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LTINF Method: Least Squares Date: 05/17/23 Time: 09:15 Sample: 1990 2021 Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.118594	0.710985	4.386304	0.0001
LTC	-0.337646	0.160497	-2.103760	0.0439
R-squared	0.128561	Mean dependent var	1.666072	
Adjusted R-squared	0.099513	S.D. dependent var	1.011486	
S.E. of regression	0.959839	Akaike info criterion	2.816360	
Sum squared resid	27.63875	Schwarz criterion	2.907969	
Log likelihood	-43.06176	Hannan-Quinn criter.	2.846726	
F-statistic	4.425807	Durbin-Watson stat	0.977634	
Prob(F-statistic)	0.043889			

Estimation Command:
LS LTINF C LTC
Estimation Equation:
LTINF = C(1) + C(2)*LTC
Substituted Coefficients:
LTINF = 3.11859430236 - 0.337646448628*LTC

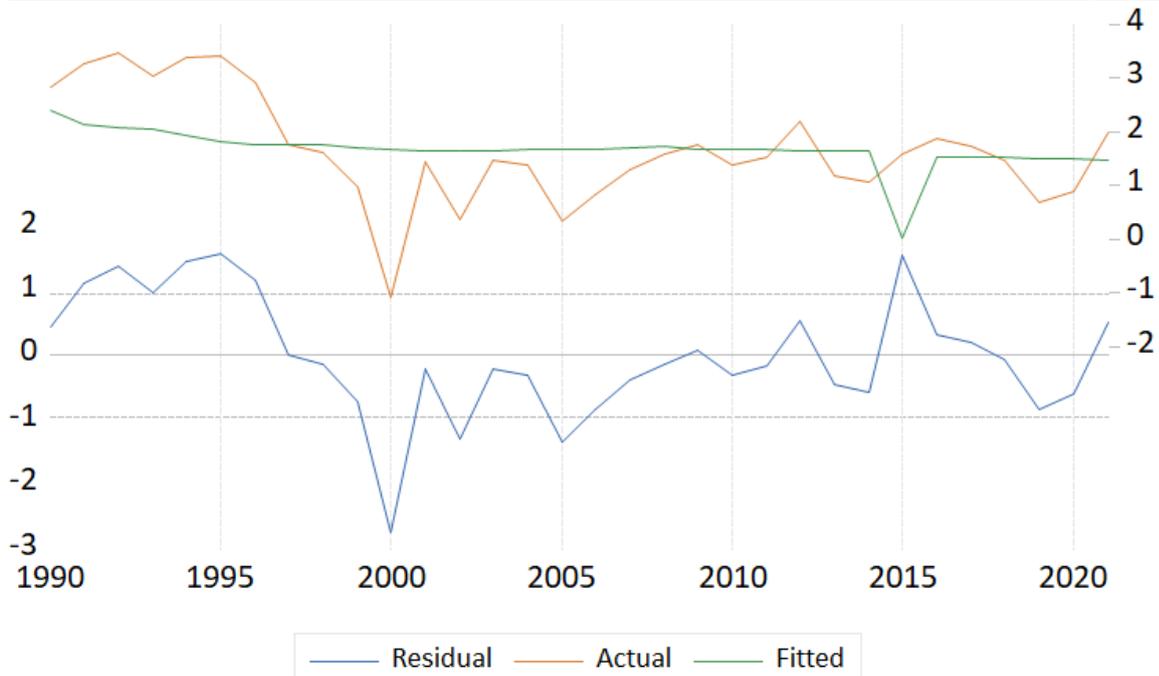
نرى من الجدول السابق $PROB(LTC)=0.04 < 0.05$ ، وهذا يعني عدم معنوية الارتباط ، ولدينا $R^2=0.12$ ومنه $100 \times R^2 = 12\%$ وعليه فإن سعر الصرف يؤثر بنسبة 12% على التضخم وهذه نسبة قليلة لكنها مؤثرة .

2 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	6.106140	Prob. F(2,28)	0.0063
Obs*R-squared	9.718249	Prob. Chi-Square(2)	0.0078

لدينا من خلال الشكل أعلاه إحصائية BG المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2_{α} لدينا من خلال الشكل أعلاه إحصائية $BG = 9.72 > \chi^2_{0.05}(2) = 5.991$ ، وهذا دليل على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي .

3 مقارنة بيانات القيم الفعلية والتقديرية للنموذج



من الشكل أعلاه، يمكننا أن نلاحظ وجود تطابق كبير بين منحنى القيم الفعلية (ACTUAL) ومنحنى القيم المقدرة (FITTED). ومنحنى (RESIDUAL) هذا التطابق يعطينا فكرة عن مدى أهمية قدرة النموذج على التعبير عن البيانات بشكل دقيق وفعال..

3 دراسة استقرارية سلسلة البواقي

Date: 05/17/23 Time: 09:19

Sample: 1990 2021

Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.503	0.503	8.8785	0.003		
2	0.391	0.185	14.427	0.001		
3	0.306	0.073	17.939	0.000		
4	0.030	-0.263	17.973	0.001		
5	0.018	0.012	17.985	0.003		
6	-0.039	-0.010	18.049	0.006		
7	-0.192	-0.156	19.649	0.006		
8	-0.229	-0.145	22.029	0.005		
9	-0.255	-0.052	25.116	0.003		
10	-0.323	-0.101	30.277	0.001		
11	-0.206	0.059	32.475	0.001		
12	-0.185	-0.040	34.342	0.001		
13	-0.142	-0.004	35.500	0.001		
14	-0.040	0.007	35.596	0.001		
15	-0.224	-0.324	38.813	0.001		
16	-0.116	0.019	39.733	0.001		

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معاملات الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي لا تقع كلها داخل مجال الثقة (المعامل 1 والمعامل 2 للارتباط الذاتي)، وعليه فإن سلسلة البواقي غير مستقرة .

4 دراسة استقرارية سلسلة مربعات البواقي

Date: 05/17/23 Time: 09:19

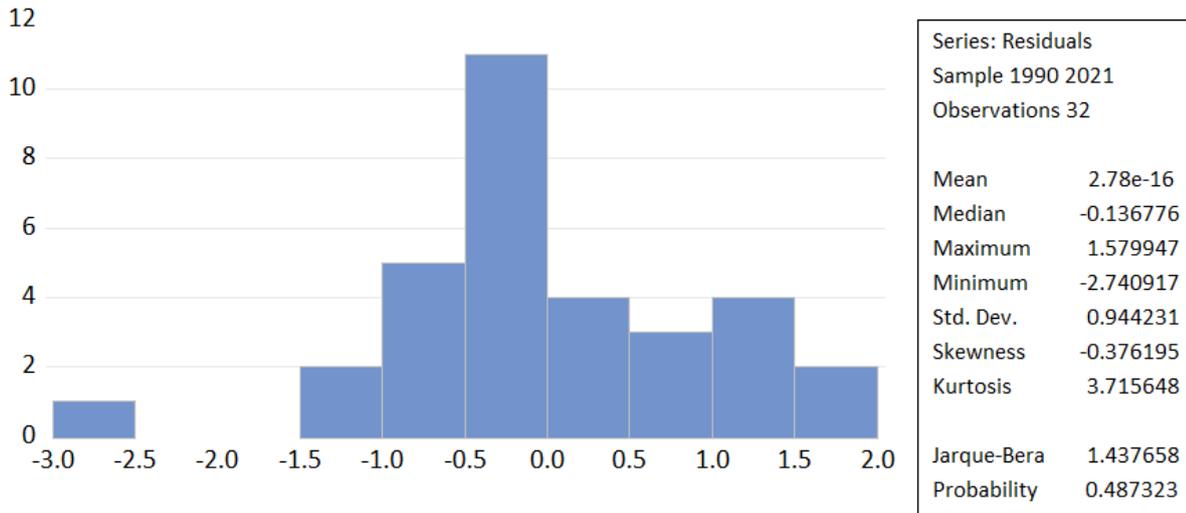
Sample: 1990 2021

Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			-0.027	-0.027	0.0248	0.875
2			0.022	0.021	0.0418	0.979
3			-0.113	-0.112	0.5241	0.914
4			-0.008	-0.014	0.5267	0.971
5			0.258	0.265	3.2028	0.669
6			0.108	0.117	3.6889	0.719
7			-0.029	-0.045	3.7245	0.811
8			0.045	0.100	3.8145	0.873
9			-0.022	0.020	3.8379	0.922
10			-0.030	-0.126	3.8817	0.953
11			-0.048	-0.109	3.9997	0.970
12			-0.088	-0.091	4.4243	0.975
13			-0.018	-0.081	4.4431	0.986
14			-0.070	-0.120	4.7395	0.989
15			0.121	0.162	5.6728	0.985
16			-0.128	-0.070	6.7915	0.977

من خلال الشكل أعلاه، نستطيع أن نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي والجزئي لمربعات البواقي تقع داخل مجال الثقة، وبالتالي تكون قيمها معنوياً صفر. ونتيجة لذلك، يمكننا الاستنتاج أن سلسلة مربعات البواقي مستقرة

5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن توزيع البواقي هو توزيع طبيعي، و من أجل إختبار فرضية العدم (H_0) : البواقي ذات توزيع طبيعي) ، نقوم بمقارنة Jarque-Bera بقيمة $\chi^2_{0.05}(12)$ الجدولية ، فنجد أن $(JB = 1.44 < \chi^2_{0.05}(6) = 21.026)$ ، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (H_0) بمعنوية 5% .

6 اختبار آرتش تجانس تباين الأخطاء

اختبار arch

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.021131	Prob. F(1,29)	0.8854
Obs*R-squared	0.022572	Prob. Chi-Square(1)	0.8806

من خلال الشكل أعلاه عن طريق إحصائية ARCH- LM المحسوبة نجد أنها أقل من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2_α ($LM = 0.022 < \chi^2_{0.05}(1) = 3.84$)، ولدينا $PROB(CHI) = 0.88 > 0.05$ ، ومعنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس

7 اختبار وايت تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.649079	Prob. F(2,29)	0.5300
Obs*R-squared	1.371075	Prob. Chi-Square(2)	0.5038
Scaled explained SS	1.636241	Prob. Chi-Square(2)	0.4413

لدينا من خلال الشكل أعلاه إحصائية White المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2_α ($LM(White) = 1.37 < \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$)، و $PROPBALITY(CHI) = 0.5 > 0.05$ ، ومعنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس

خاتمة

بناءً على دراسة مختلف جوانب سعر الصرف، فإنه يُعتبر أداة هامة للتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية. يُعدّ سعر الصرف من بين الأدوات الرئيسية التي تُسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، يشير البحث أيضًا إلى أن التقلبات المفرطة في سعر الصرف تؤدي إلى خلق بيئة غير مواتية للنشاط الاقتصادي، نظرًا لأن حركتهنعكس جودة واستقرار الأداء الاقتصادي الشامل. وبالتالي، يُعتبر سعر الصرف مرآة للوضع المالي لأي دولة بصورة مباشرة، فإن استقرار سعر الصرف مرتبط بالتمط الاقتصادي والبنية الاقتصادية للدولة، حيث يؤثر بشكل كبير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الشاملة، بما في ذلك معدلات التضخم.

وتُعد معدلات التضخم مشكلة تواجهها جميع الدول سواءً المتقدمة أو النامية، حيث يُعبّر عن ارتفاع مستمر وملموس في مستوى الأسعار العامة. وتسعى معظم الدول إلى اتخاذ سياسات للحد من التضخم وتقليل آثاره وبالتالي، يتسبب التضخم في آثار اقتصادية واجتماعية متعددة، بما في ذلك عدم استقرار الأسعار وتقلبات حجم الناتج المحلي الإجمالي ونقص التوفر المالي وعدم التوزيع العادل للدخل والثروة، حيث تعاني العديد من الدول، وخاصة النامية، من هذه الظاهرة، مما يدفع ببعضها للجوء إلى صندوق النقد الدولي لتنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية للتصدي لارتفاع الأسعار والحفاظ على استقرارها على المدى الطويل، و تستخدم الدول سياسات واستراتيجيات متنوعة للتصدي لهذه المشكلة، ومن بينها سياسة سعر الصرف. تهدف هذه السياسة إلى خفض قيمة العملة لتحفيز الصادرات وتقليل الواردات. ومع ذلك، فإن هذه السياسة قد تكون غير فعالة في الدول النامية وتؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني لهذه الدول من خلال زيادة ضغوط التضخم وتكلفة الواردات واختلال الميزان التجاري وتدهور العملة الوطنية. يعود ذلك إلى خصائص هذه الدول مثل عدم استجابة الاقتصاد المحلي لزيادة الطلب على منتجاته وعدم مرونة الواردات، ووجود خلل هيكلي في الصادرات نتيجة لاعتمادها على منتجات استخراجية لا تتحكم في أسعارها في الأسواق العالمية وبالتالي

يمكن القول إن سياسة سعر الصرف لها تأثيرات متنوعة على الاقتصاد ومعدلات التضخم، وقد تكون غير فعالة في بعض الحالات، خاصةً في الدول النامية التي تعاني من تحديات هيكلية واقتصادية خاصة. لذلك، يجب أخذ العوامل الخاصة بكل دولة في الاعتبار عند تنفيذ سياسات سعر الصرف وضمان توافقها مع الظروف المحلية والعالمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب .

كما تشير الدراسات إلى أن سعر الصرف له تأثير كبير على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2021 حيث أن تقلبات سعر الصرف وانخفاض قيمة الدينار الجزائري في فترة التسعينيات ساهمت في زيادة معدلات التضخم نتيجة لارتفاع تكلفة الواردات وتأثيرها على أسعار السلع والخدمات ، ومع ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية لتحسين استقرار سعر الصرف والتحكم في التضخم. تحسنت الظروف الاقتصادية وزادت إيرادات النفط، مما ساهم في تقليل الضغوط على سعر الصرف وخفض معدلات التضخم في البلاد ، و رغم ذلك ما زالت معدلات التضخم تواجه تحديات مستمرة في الجزائر

بسبب عوامل أخرى مثل الطلب الداخلي والعرض والطلب على السلع والخدمات، والتغيرات العالمية في أسعار السلع الأساسية. لذلك، يعتبر تحقيق استقرار سعر الصرف والتحكم في التضخم تحديًا هامًا للسياسات الاقتصادية في الجزائر بشكل عام.

بشكل عام يمكن القول إن سعر الصرف له أثر مباشر على معدلات التضخم في الجزائر، ويجب أخذه بعين الاعتبار عند وضع السياسات النقدية والاقتصادية، حيث أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تنسيق جيد بين سياسة سعر الصرف وسياسات أخرى مثل التوظيف الفعال للسياسات المالية والنقدية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المحلية.

قائمة المراجع

01	الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
02	(1) محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 1966
03	شمعون شمعون ، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع ، 1994
04	سمير فخري نعيمة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات،، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011
05	عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجد داوي للنش،، عمان، 1999
06	عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2004/2003
07	هجيرة عبد الجليل،أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-،ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011
08	محمد أمين بربري"سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزن المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003،ماجستير ، جامعة شلف، 2004-2005
09	أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزن المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت ، 2013
10	لتسوية الاختلال في ميزن المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت ، 2013
11	فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2000
12	حورية مغربي ، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة،ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة
13	السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الاعمال ، التحديات الزاهنة ، دار المريخ للنشر ، 2000
14	سعيد سامي الحلاق ، النقود والبنوك والمصاريف المركزية ، عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2016
15	غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، الاسكندرية ، مؤسسة الشباب الجامعي ، 2000
16	غازي حسين عناية ، تمويل التنمية الاقتصادية التضخم المالي ، بيروت ، دار الجبل ، 1990
17	ضياء مجيد الموسوي ،أسس علم الاقتصاد ، الجزء الاول ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر
18	شهاب مجدي محمود،اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2002
19	بلعزوز علي ، محاضرات في النظريات والسياسات المالية والنقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006
20	رانيا الشيخ طه ، التضخم اسبابه آثاره سبل معالجته ، صندوق النقد العربي، 2021
21	زاهر عبد الحليم خيضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994 2010 ، ماجستير ، جامعة الأزهر ، 2012
22	علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه ، جامعةابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012
23	جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي :دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، مجلة أداء المؤسسات، جامعة ورقلة،2014

Université Mohamed Boudiafa M'aitia

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم وإدارة اقتصادية

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد تقرير الترخيص

أنا الممضي أدناه:

الطالب (ة) بن شريعة عمر المولود(ة) بتاريخ 13/05/1997 بـ بوسعادة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس) رقم 206716728 بـ بوسعادة بتاريخ 17/05/2023 بـ بوسعادة
المسجل بالسنة الثالثة شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد خلال السنة الجامعية 2022/2023
والمعد لتقرير الترخيص الذي يجعل

عنوان: أثر أسعار الصرف على معدلات التضخم
في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2021

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز تقرير الترخيص المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/05/31

التوقيع والبصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Bouafia M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département: Economic Sciences



جامعة محمد بوضياف بلمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد تقرير الترخيص

أنا الممضي امرفله:

الطالب (ة) حمدي طارق المولود(ة) بتاريخ: 2001/04/17 بـ سيدي عامر
الحامل لبطاقة التعرف الوطنية (أورس) رقم 208624188 الصادرة بتاريخ: 2009/09/18 عن سيدي عامر
المسجل بالسنة الثالثة لشعبة: علوم اقتصادية تخصص إقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد لتقرير الترخيص الذي يحمل

عنوان: أثر أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر
خلال الفترة (1990-2021)

أصح بشرقي أي التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز تقرير الترخيص المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/01

التوقيع والبصمة

